

## تحليل سوسولوجي لأنوميا في المجتمع الجزائري (قراءة تحليلية للمقالات الصحفية في الجرائد الجزائرية)

خالد يهدى ياسمين

خالد يهدى بنو الحدي جامعة الجزائر 02

ملخص الموضوع:

تعني الأنوميا في العلوم الاجتماعية حالة عدم الاستقرار، أو حالة الاضطراب والقلق لدى الأفراد، الناجمة عن انهيار المعايير والقيم الاجتماعية التي تحكم السلوك، و لانتشار اللامعيارية في مجتمع من المجتمعات عدة مؤشرات تدل عليها، هذه المؤشرات التي تمس مختلف جوانبه الاقتصادية والإدارية والسياسية والتربوية والنفسية والاجتماعية، فعندما تنتشر حالة الأنومي بشكل واسع بين أعضاء مجتمع من المجتمعات، تفقد القواعد التي تحكم السلوك فيه مفعولها أو قوتها، مما يؤدي إلى حالة من حالات غياب النظام أو القانون، و بذلك فإن العلاقات والقيم الاجتماعية يتأهبا الصراع والتناقض و ضعف التماسك الاجتماعي، بحيث نجد أنفسنا أمام ظواهر اجتماعية معتلة ما هي إلا مرآة عاكسة لواقع يتخبط فيه المجتمع، و التي تفصح عن مشاكله، و التي يكون فيها الفرد أي المواطن هو المتأثر من كل ما سبق، ما دفعنا للقيام بقراءات تحليلية للمقالات الصحفية في الجرائد الجزائرية الخبر، النهار، الشروق، و الخروج بتحليل سوسولوجي لأنوميا في المجتمع الجزائري، لما يندرج تحتها من سلسلة ظواهر اجتماعية جديدة بالدراسة والمعالجة

Un résumé de l'objet:

L'anomie dans les sciences sociales est un état d'agitation et d'anxiété chez les personnes, résultant de l'effondrement des normes et valeurs qui régissent le comportement social. Il y a plusieurs indicateurs qui manifestent la propagation de l'anomie dans une communauté quelconque, ces indicateurs touchent tous les domaines de la vie économique, administrative, politique et éducative, psychologique et sociale. Lorsque l'anomie prend largement parmi les membres d'une communauté, les règles qui régissent le comportement de cette communauté perdent leur force et efficacité, ce qui conduit à un cas d'absence des règles et de la loi. Par conséquent, les relations et les valeurs sociales assombries du conflit, de la contradiction et de la faiblesse la cohésion sociale, de sorte que nous nous trouvons en face de mauvais phénomènes sociaux qui reflètent la vérité qui affligent la communauté. Cette réalité divulgue les problèmes de cette communauté, là où l'individu ou le citoyen est affecté par tout ce qui précède, ce qui nous a conduit à faire des lectures analytiques d'articles de presse dans les journaux algériens notamment : El-khabar, el-chourouk, el-nahar, afin d'effectuer une analyse sociologique de l'anomie dans la société algérienne vue qu'elle engendre une série de phénomènes sociaux dignes d'étude et de traitement .

يميل العلماء لاعتبار المجتمع مجموعة من الأفراد، بحيث أن معظم التفاعلات والتأثيرات تأتي من أفراد المجموعة، التي تشكل علاقات بين كيانات اجتماعية، تلك التي بدورها تشكل منظومة، و بالأحرى وعلى نطاق واسع فإن المجتمع عبارة عن منظومة بنيانية الأساسية اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو صناعية وغيرها و التي تكونها مجموعة متنوعة من الأفراد.

و المجتمع الجزائري واحد من هذه المجتمعات، فعند جمعنا للمقالات الصحفية من جرائد النهار، الشروق و الخبر من عام 2009-2014، تبين لنا لمحة عن واقع المجتمع الجزائري سردناها في تحليل سوسولوجي لظواهر هذا المجتمع من خلال المقالات الصحفية التي صنفناها إلى ملفات تحمل في طياتها واقع المجتمع الجزائري في مختلف جوانبه الاقتصادية والإدارية و السياسية و التربوية و النفسية و الاجتماعية، والتي تندرج تحت سلسلة من الظواهر الاجتماعية الجديدة بالدراسة و المعالجة . و في هذا الصدد لا نستطيع معالجة ملف دون الآخر، ذلك أننا كلما وقفنا على ملف من هذه الملفات بالتحليل و التفسير، تداخلت و تشابكت معه عوامل من الملفات الأخرى، فلا نجد إلا و قد تلاشت الحدود بين كل تلك الميادين التي تمثلها الملفات الأخرى، فلنأخذنا بمشاكل الاقتصاد و أسبابها السياسية، و مشاكل التربية و مخلفاتها في إنشاء العنف و الجريمة، و

الهموم والمشاكل الاجتماعية ودوافعها نحو الحرقه ، و كل ذلك لم يشكل إلا مفهوم الموت ، وربما لم يعني الموت البيولوجي ، والذي يكون مرة بقدر ما عنى الموت الاجتماعي والذي يكون كل يوم و ألف مرة... ، في واقع أين تساوت فيه مفاهيم على شكل ثنائيات متضادة مثل التعليم و الأمية ، الثقافة و الجهل ، الحب و المادة ، الحرقه و الانتحار ، لتصبح جميعها مسميات لموضوع واحد ، هي مواضيع تظهر بعيدة لكن بعد التحليل تظهر العلاقة بينها علاقة تكاملية و تفاعلية ، ما يجعلنا نحو نظرة شمولية كلية لا تفصلها حدود الميادين ، ذلك لأن كل ميدان منها يجر الآخر، فمسيبات مشكلة في ميدان ما ، ما هي إلا مخلفات لمشكلة أخرى في ميدان آخر ، و لأن علم الاجتماع علم مركبي أكثر منه علم تحليلي ، و ذلك باعتماده على العلوم الأخرى في التفسير ، و جب على دارس هذا العلم أن يعتمد في تحليله على شبكة العلاقات القائمة بين كل الميادين الاقتصادية و الإدارية و السياسية و التربوية و النفسية و الاجتماعية ، و التي يربطها ببعضها يتضح لنا جليا خلفيات ما يحصل في واقع المجتمع الجزائري ، ذلك الواقع الذي يعتبر بمثابة مخبر سوسيولوجي لكل دارس لعلم الاجتماع ، فكانت العينة المدروسة هي الأحداث التي كُتبت في صفحات الجرائد المذكورة آنفا ، و التي كانت تحكي عن اليوميات المعاشة للفرد الجزائري ، و التي تطرح كل يوم مشاكل منبثقة من ظواهر اجتماعية على مدار أعوام 2009-2014 و التي تحكي عن الشارع الجزائري من خلال يوميات المواطن البسيط.

المجتمع الجزائري هو واحد من هذه المجتمعات يحوي أنظمة تربوية ، اقتصادية و سياسية ... ، و إذا ما أردنا أن نحلل واقع هذا المجتمع كان لزاما علينا أن نقوم بتحليل أنظمتها ، بدءا بالنظام التربوي حيث تعرف المنظومة التربوية على أنها النسق الاجتماعي الذي يشتمل على الأدوار و المعايير الاجتماعية التي تعمل على نقل المعرفة من جيل لآخر (عاطف ، 2000 ، ص 24) ، و النظام التربوي بمفهومه العلمي هو نظام يتكون من العناصر و المكونات و العلاقات التي تستمد مكوناتها من النظم السوسيوثقافية و السياسية و الاقتصادية و غيرها لبلورة غايات التربية و أدوار المدرسة و نظام سيرها و مبادئ تكوين الأفراد الوافدين إليها (www.infpe.edu.dz,2009) ؛ إذا فهو مجموعة قواعد مقررة لإعداد النشء و تربيته ، و هو انعكاس لفلسفة المجتمع ، يسعى لتجسيد نشاطات تعليمية و نقل تراث ثقافي علمي.

إن النظام التعليمي ليس مستقلا عن تاريخ المجتمع الذي يوجد فيه بالتالي فهو نتاج لكل هذه الظروف الاجتماعية و المتغيرات التي نشأ فيها إذ أنه جزء من البناء الاجتماعي الكلي يتفاعل معه متأثرا به و مؤثرا فيه ، و يدور حول الأهداف المشتركة للمجتمع ( دبله و حينش ، ص 105) ، و مسألة النظام التربوي في الجزائر في العشرية الأخيرة أثارت إهتمام و انشغال كل المؤسسات و كل أفراد المجتمع (جفال عبد الحميد ، 2005 ، ص 71) ، إذ اتسمت العشرية الأخيرة بتغيرات عديدة جراء العولمة مسّت القيم و الميكانيزمات و أصبحت معايير الأشياء تقوم على مبادئ العقلنة و الفعالية الاقتصادية (جفال عبد الحميد ، 2005 ، ص 73) ، فقد وجدت الجزائر نفسها بعد الاستقلال في مواجهة التخلف الاجتماعي و الثقافي بكل أشكاله المختلفة من فقر و حرمان و تفش للأمية و المرض و غيرهما من العقبات الكبرى التي على رأسها المنظومة التربوية الأجنبية البعيدة عن واقعنا الحضاري و التاريخي من حيث مضامينها و غاياتها ، و كان لزاما على الجزائر أمام هذا التحدي أن تجسد طموح الشعب في التقدم و التنمية و أن تستفيد من مكونات هويته و بعده الثقافي الوطني من خلال بناء منظومة تربوية جزائرية شكلا و محتوى (وزارة التربية الوطنية [www.infpe.edu.dz](http://www.infpe.edu.dz))

إن هذا يمثل النموذج الذي يبين الرؤية المثالية المسطر لها للمنظومة التربوية الجزائرية ، غير أن الواقع أمر آخر ، إذ أن قطاع التربية في الجزائر من خلال لما سردته مقالات الجرائد أضحي قطاعا يعيش على حقيقة جاع فيها عماله ، و فسدت فيها إدارته ، ففشل فيها تلاميذه ، فقد عرف إضرابات متتالية و نزاعات اجتماعية حادة ، ما جعلها منظومة تعاني شللا و عجزا ، أين

اتضح عقم الإصلاحات و لا فعاليتها، و قد قيل أن من خدع التاريخ أن يظهر الهدم في صورة البناء ، فلا زال التعليم و التكوين بحاجة إلى كفاءات و موارد تجعله قادرا على دخول المرحلة بكفاءة و نجاح (جابر و ابراهيمي، ص133)، حيث عجزت الإصلاحات عن استوعاب المتطلبات و سد الثغرات ، إذ أن معظم محاولات الإصلاح تأتي من القمة أو من خارجها بالتالي فهي امتداد لنظم تربوية متزوجة من سياقها التاريخي (جابر و ابراهيمي، ص322)، و استيراد مناهج غربية قد لا تتوافق مع خصائص النسق المجتمعي ، ما يحيلنا للتأمل في التجربة اليابانية تلك التجربة التي بينت لنا الشروط لإفلاق الحضارات ، و ذلك بعدم إفراغ المنظومة من محتواها الديني و الوطني و الثقافي ، لما لها أهمية سواء على شخصية الفرد أو على شخصية الأمة و هويتها ، و لكن قد تفسر مقولة العلامة ابن خلدون واقع الإصلاحات المستوردة ، ما يبرز بوضوح أسباب التبعية حيث كتب في مقدمته أن " المغلوب مولع دائما بتقليد الغالب " ، و لقد كانت لها نتائج واضحة حين أثمرت شلل القطاع بالقيام بإضرابات متكررة ما فتئت المقالات الصحفية تنشرها ، ما تعكس عجزا في التعاطي معها من خلال عجزها عن بلورة حل و سيطر يعيد القطاع المعني إلى نشاطه ، ما خلق بروز لظواهر تربوية معتلة مثل الرسوب ، و من ثم التسرب المدرسي ، ناهيك عن العنف الطلابي ، و لم تكن هذه الإضرابات إلا مطالب مجموعة من المعلمين طالبت بزيادة في الأجور ، في ظل عدم التوازن القائم بين المصروف و المدخول ، و مما لا شك فيه أن الوضع الاقتصادي للمعلم يؤثر تأثيرا كبيرا على أدائه لدوره في المهنة و في المجتمع ، و ينعكس ذلك على مكانته الاجتماعية و كذلك نظرة المجتمع له (جابر و ابراهيمي، ص326) فليس من شك في أن دخل المعلم له أثر واضح في مسلكه الاجتماعي ، فدخل المعلم المنخفض قد يدفعه للدروس الخصوصية، لذا فإن الاهتمام بالظروف الاجتماعية للمعلم تصبح مطلبا ملحا لانعكاس معاناته على تلاميذه (جابر و ابراهيمي، ص18)، حيث أن المعلم أو المدرّس هو الكفيل بإعداد الأجيال المتصاعدة ، و تنشئة الأطفال تنشئة اجتماعية تحقق أهداف المجتمع الذي يعدون للمشاركة فيه ، فهو أهم العناصر الفعالة في العملية التعليمية إذ يقع عليه العبء الأكبر في تربية النشء و تهيئتهم للحياة المستقبلية (دندش ، 2003 ، ص105)، و هو العنصر الأساسي في أي تجديد تربوي لأنه أكبر مدخلات العملية التعليمية ، و موقع المعلم في النظام التعليمي تتحدد أهميته من حيث أنه مشارك في تحديد نوعية التعليم و اتجاهه ، بالتالي نوعية التعليم و مستقبل الأمة (الجيلالي، 2005، ص253) ، و في الوطن العربي تندفع مشكلات المعلم تراكما و اتساعا و تمتد مشكلاته منتهية بالآثار السلبية لكل هذه المشكلات المتمثلة في تخلف النظام التربوي و عجزه عن المساهمة المأمولة منه في تطوير المجتمع و نميته تنمية شاملة (ثابت ، 1993 ، ص 322)

إذ يشهد المجتمع الإنساني تحولات جذرية و عميقة مسّت كافة أنساقه و نظمه و أفراده هذه التحولات الكبرى التي عاشها المجتمع العربي بصفة عامة و المجتمع الجزائري بصفة ، هذا ما انعكس على المجتمع و أفراده و على المعلم كأحد أفرادهم ، و على التمثيلات الاجتماعية لأفراد المجتمع حول المعلم ، ذلك التمثل الذي هو مجموعة من الأفكار ، الصور ، المعلومات ، الآراء ، الاتجاهات لموضوع معين ، و هو النتيجة لعملية عقلية التي يعيد الفرد من خلالها خلق الحقيقة التي يتعرض لها و يعطيها معنا محدد (Mulkay, 2006) ، و هو عملية معرفية لفهم جوانب من الحياة العادية ، قبل إعادة صياغة السلوك الخاصة بنا في إطار التفاعلات الاجتماعية (www.serpsy.org, 2009)، فمست التمثيلات الاجتماعية و التصورات المأخوذة عنه مكانة المعلم بنحو سلمي جراء مدخوله المادي المتواضع الذي خلفه الواقع الذي انقلبت فيه سلم القيم ، أين اعتلت القيمة المادية أعلى سلم هذا الهرم ، فنتج أن ألصقت بالمعلم كل المساوئ الإنسانية من بخل و أنانية و تنكيت ، هي أفكار بقيت كرواسب ثقافية في الذاكرة الجماعية لأفراد المجتمع ، جعلت الجميع يستقوى على المعلم ، كيف لا والمعلمون هم الضحية الأولى للانتحار أو الموت السريع ، و هذا ما يؤكده تقرير أخير من أن 80% من المعلمين و التربويين يموتون سريعا بعد التقاعد من معاناة بعضهم من

الأمرين سواء على المستوى الاقتصادي أو النفسي من تمهيش اجتماعي و نظرة دونية، لا سيما أنه لم يُشرك في بناء المناهج و وضع المقررات الدراسية و الإصلاحات التربوية ، إذ أنه في حال كهذه لا يمكن إلا أن يشعر بالاغتراب على حد تعبير عالم الاجتماع كارل ماركس .

ولهذا فشلت المدارس و الجامعات الجزائرية و لا تزال جميعها خارج التصنيف العالمي ، فلقد أدرج تصنيف إسباني ثلاثة جامعات جزائرية في ذيل ترتيب الجامعات العربية ، إذ طغت الكمية على النوعية ، في سباق جرف الجامعة الجزائرية للبحر وراء الكم ، و هو ما دحرجها إلى أسفل الترتيب ؛ و لعل ما شهدته المدرسة الجزائرية في السنوات الأخيرة من انهيار غير مسبوق من الطور الابتدائي و حتى الجامعي هو خير دليل ، فعوض أن تكون الجامعة مصنعا للنخبة و ساحة لتبادل الأفكار و مشعلا يمكن من إنقاذ الجزائر ، أصبحت-بالنظر إلى الواقع الذي تكرر الصحف اليومية دائما من ذكر ما آل إليه في أخبارها و كاريكاتورها الساخر - أصبحت مؤسسة لتخريج البطالين و حملة الشهادات ، و مكانا يخرج لنا كل الآفات ما عدا العلم و المتعلمين ، و مصنعا لعقول تقولت على نمط سلمي فارغ ، مسّت حتى الشهادات الفارغة التي لم تُخدم خريجي الجامعات الذين صار الكثير منهم يحملون عقولا فارغة ، حتى أن الشهادات خضعت لمافيا علمية فأردتها شهادات مخدوعة و مغلوطة و مزيفة ، فساهمت الجامعة في استفحال الظواهر المعتلة بدل المساهمة في الحد منها ، و هناك الكثير من المؤشرات تبين اتجاه الثقافة الطلابية أين أصبح مصرع لاعب كرة القدم أو رحيل مغنية يشكل فارقا أكثر من رحيل عالم جليل أو مفكر كبير ، و في زمن أصبحت فيه كل الأماكن تُزار إلا المكتبة التي أصبحت مقبرة بموت الاهتمامات العلمية ، ذلك أهما استبدلت باهتمامات أخرى سطحية لا تعود بالإنتاج العلمي ، فعانت الجامعة من استلاب فكري و أخلاقي بإدارة كفاءات مغشوشة ، و غاب في ظل كل ذلك دورها المنوط بها ، فأُن تكون الجامعة معتلة يعني صنعها لظواهر معتلة على حد تعبير عالم الاجتماع الفرنسي دوركايم لعل أهمها هو اغتيالها للعقول و تغييرها للأفكار و قتلها للثقافة ، فأردت المجتمع الجزائري مجتمعا يعيش في غيبوبة ثقافية ، ما انعكس سلبا على المجتمع الجزائري ، و هي عملية متبادلة و متكاملة ، إذ أن الجامعة تنقل اعتلالها للمجتمع الذي هو بدوره يعكس اعتلاله داخل جدران الجامعة ، بأن أصبح هناك من يرتادها لأنه يرى فيها مكانا لقتل الوقت ، أو وكر الممارسة الرذيلة ، أو حانوتا لتسويق المخدرات ، و هي كلها ظواهر جعلت تمثل الجامعة يتغير بأن يصنف في أهما منبع لضخ كل أنواع العنف ، و مصنعا للأفكار الميتة .

بالإضافة للمكانة الاجتماعية المنحطة للمتخرجين الذين صاروا بطالة أو بتعبير آخر " حيطيست " ، مثلهم مثل الذي لم يدخل جامعة قبلا ، فأنتجت تمثلات و تصورات سلبية أفرزت قيما سلبية رسخت في ذهنيات الأفراد و قولبتها عقولهم و نمطتها في اتجاه سلمي تام أخل بغايات المنظومة ، و ما زاد من الطين بلة إتساع المسافة الاجتماعية و اللاتصال الحاصل بين مؤسسات المجتمع و انعدام التكامل الوظيفي بينها.

و لأن النظام التربوي هو أساس النظم الأخرى الموجودة في المجتمع و محورها ، لأنه يتكفل ببناء أهم رأسمال في الأمة وهو الإنسان ، فالنظام التربوي هو النظام الذي يستمد مكوناته من النظم السوسيوثقافية و السياسية و الاقتصادية و غيرها في المجتمع (وزارة التربية الوطنية [www.infpe.edu.dz](http://www.infpe.edu.dz)) غير أن المنظومة التربوية في الجزائر تتخبط في كومة من المشاكل ، و لأن المخرجات هي من صنف المدخلات ، مكان لا بد من الاهتمام بنوعيتها و جودتها ، حيث و كما سبق ذكره و ما بينته تجارب الأمم السابقة أن تقدم أي أمة مرهون بمنظومتها التربوية ، ذلك لأهما تصنع الإنسان الذي يعد الطرف الأساسي في معادلة الحضارة التي بينها المفكر مالك بن نبي ، فعالم الأشخاص و عالم الأفكار يعملان معا في سبيل التخلص من الركود و التخلف الحضاري ، الذي له إفرزاته حتى على مستوى الكائن الاجتماعي الذي يولد مقهورا في عالم التخلف .

و النظام الاقتصادي ليس بأحسن حال من النظام التربوي ، و لعل الفساد الذي يتمثل في النهب و الاختلاس هو أبرز الظواهر المتفشية في المؤسسات الاقتصادية ، في ظل طغيان المصالح الشخصية على المصالح العامة ، و المنافع على المبادئ ، و أضحى الجميع في سباق للفوز بربح شخصي و جمع أكبر قدر ممكن من الثروات و بأسرع الطرق و أسهلها ، و التي أصبح يعرف الطريق إليها كل جزائري ألا و هي طريق اللصوصية و الاختلاس و نهب المال العام ، بتفشي الفساد في كل السلسلة الهرمية ، حيث أصبح هذا المصطلح مؤسسة منظمة قائمة بذاتها ، تسيرها البيروقراطية و اللامسؤولية و اللانضباط و العشوائية و الفوضى المنظمة ، و ما ذلك إلا لأن القيم المادية أصبحت قيمة غائية يسعى الوصول إليها و لم تعد تلك القيمة الأدائية الوسيلة فقط ، و أخذت مكان قيمة الروح الجمعية و مكان ما سماه عالم الاجتماع دور كايم بالضمير الجمعي ، و استبدلت بقيمة الفردانية ، فبرزت الأنانية ، فتذيلت الروح الجمعية و المصلحة العامة ترتيب القيم من حيث الأولويات ، فقضي بذلك على الضمير الجمعي بأن حلت "الأنا" محله و تضخمت ، في مقابل انخفاض كبير في بورصة الـ "نحن" ، و لم يخلف ذلك إلا أن حل الفساد و أصبح مؤسسة إنتاجية خصبة ، بذل في سبيل إنمائها كل القيم التي تندرج في خانة المحسوبة و الرشوة و و تكريس للجھوية و العرقية و العصبية التي مسّت حتى إسناد المناصب ، في ظل نهب للثروات لا يكفي لإشباع جوع" أنا "و حسابها الخاص ، لأنهما ذات اعتبرت قيمتها بقيمة مجتمع كامل ؛ الأمر الذي زاد من تفاقم ظاهرة الفساد الذي ترتب عليه تدهور الأوضاع و فقر و عجز اقتصادي ، رغم ما تملكه الجزائر من خيرات و ثروات و ما تُعرف به من مقدرات و فرص تنموية ، لكن اختفى ذلك في ظل اقتصاد لم يعد إلا اقتصادا مبنيا على النفط و على التبعية و على الاستيراد ، ما خلق و بامتياز تعرض المال العام للضياع و تفشي لظاهرة الفساد بكل أنواعه السياسي و العقلي و الإداري...

و لعل أسوأ ما في الأزمة أن تزيد تازما عند انتشار أخبار تكاد تكون يومية و تمز الشارع الجزائري ، كيف لا و الجرائد و الأخبار تتناقل فضائح من العيار الثقيل ، بنهب أموال بملايير الدولارات كان من المفترض أن تصرف في مشاريع تنموية من أجل تحسين حياة المواطن ، غير أنه لم يتغير شيء في الحياة اليومية للجزائريين ، فالاقتصاد غير منعش بل يعيش في غيبوبة شلت حركته ، و أكبر دليل على ذلك المشاريع التي لم تنجز بعد و تلك التي تعطل أو تأخر إنجازها و تم ذلك باسم القانون كمؤشر واضح على بلوغ الفساد أعلى ذرواته ، غير أنه طغت الأغراض الشخصية الضيقة أو تلك الاستعمارية على روح المواطنة لما ساد في ذهنية ذلك المواطن و حتى المسؤول قانون الغاب أين يأكل القوي الضعيف ، و لسان حالهم يقول البقاء للأقوى ، لكن بمقاربة بسيطة للمفكر سان سيمون نستطيع الاقتراب أكثر من توضيح الأمر ، فلقد كشف بأن المجتمع مزدوج مبني على كتلتين هما كتلة المنتجين و كتلة الكسالى ، و مما يبدو أنه في المجتمع الجزائري غاب فيه عامل الإنتاج ، في بلد انتمت فيه الأغلبية إلى فئة الكسالى ، في وقت تقلصت فيه الفئة المنتجة و أصبح الجميع فيها مستهلك ، و لعل كون ميكانيزمات الرقابة و فغياب المنظومة القضائية الرادعة التي لا تخضع للتدخل سيساهم بشكل كبير و فعال في وقف محاولات أيدي الفساد النهوض بالبلاد ، حيث أنه و من كل ماسبق أتاحت الفرصة في وجود فوضى اجتماعية غزت يوميات الجزائريين ، ما سنع لآفات اجتماعية عديدة أفرزتها ظواهر اجتماعية معتلة بأن تنخر في نسق المجتمع الجزائري ، و من ذلك الفقر و البطالة ، الحرقة ، المخدرات ، و ليست مظاهر الإجرام و غيرها من الإفرازات السلبية إلا مرآة عاكسة لواقع الجزائر تفصح عن مشاكله ، فالفرد الجزائري أي المواطن هو المتأثر من كل ما سبق ، هو واقع تسرده الإحصائيات الرسمية التي تدل على وجود 24 ألف مشرد ، و 30 ألف آخر مدمن ، ناهيك عن وجود جزائري مختل عقليا في كل 100 مواطن ، فالمشاكل جعلت من الشباب متسكعين و انتحاريين و حيطيست و حرقة و لصوص و مجانين فاقد البصيرة ، لما أصبح الفرد الجزائري فاقد لمتطلبات العيش الكريم ، فهل مازال يحق لنا إحصاء الملايين من الشباب العاطلين عن العمل مع الأحياء ، أم أنهم موتى ، خاصة إن ماتوا

حقيقة على متن زوارق الحرقة ، هو هروب اجتماعي خاصة بعد أن انقطعت بهم أسباب الحياة الكريمة ، فسبق موتم الاجتماعي ، موتم البيولوجي ، هو شباب أردته البطالة شيخا ، لما ظفر بالمناصب أهلها عند غياب فكرة التوظيف بالكفاءة و ظهور لفكرة التوظيف بالحسب أي بالمكانة الاجتماعية ، أو بالنسب أي بالقرابة ، أو بالجاء أي بالمال ، ففر هؤلاء الشباب من ظروف معاش صعبة للغاية إلى ما يسمى بظاهرة الحرقة التي رأوا فيها ملاذهم في وطن لم يشعروا فيه بالانتماء ، فبحثوا عن حلول خارج حدود ثقافتهم الوطنية ، و وطنهم الذي تجرعوا فيه آهات الاغتراب الاجتماعي ، فلما صارت البطالة و الفقر و انخفاض الدخل و القدرة الشرائية ظواهر اجتماعية يعاني منها الشباب الجزائري و تورق تفكيره ، فإن الحياة فيها أصبحت تمثل له أياما من العذاب و ساعات من الجحيم ، فعاد شبابا تعتصره البطالة التي وصلت بأن سحقت نسبة 86% من الشباب الأقل من 35 سنة ، ما دفع بالكثيرين منهم لاعتلاء زورق الأمل بالحرقة في ظل ازدياد نسبتها ، و هي الظاهرة الاجتماعية الخطيرة التي فككت كثيرا من الأسر الجزائرية ، و ما يصاحبها من انهيار اجتماعي و اقتصادي و أخلاقي رهيب ، فكيف يفقد شاب ذاته و يضيعها ، بإقدامه على الانتحار ، هنا يظهر العامل الاقتصادي بشكل أكبر من العوامل الأخرى فالأزمات الاجتماعية تكبله من كل جهة ، من أزمة السكن إلى أزمة الزواج و ارتفاع الأسعار إلى أزمة النقل ، هي حقيقة وصلت بالبعض لحد فقدان أدنى متطلبات العيش الكريم في أحياء و بناءات فوضوية و فقدان لأقل المرافق الضرورية لحياة كريمة ، و عجز و بطء من ترقية أموالكن أصابها التلوث البيئي و انتشرت بها الأوبئة ، في ظل ظروف معيشية انتشرت فيها الأمراض العقلية التي أصبحت تلاحق 45 ألف جزائري سنويا بسبب البطالة و السكن ؛ و الإقدام على الانتحار أي إنهاء الحياة الإرادي للشباب ، هو الأمر الذي هو في انتشار مستمر من رفقة ساهموا في تثبيط بعضهم بأثر من الانتشار الثقافي ، و ذلك بمحاكاة سلوك البعض و تقليدهم ، أو قد يلجأ البعض الآخر إلى تخدير أنفسهم بالمخدرات و لأجل حصولهم على هذه المادة الكيميائية يلجؤون لسرقة النقود و الإجرام كما تحكيه لنا مقالات الصحف ، كل ذلك من أجل الظفر بحبوب مهلوسة تغادر بهم إلى عالم آخر ، ذلك العالم الذي يعددهم عن الوعي بالواقع المؤزم ، ليعيشوا في وعي مزيف حسب العالم الاجتماعي كارل ماركس ، و قد يصل حد الهوس بالنقود إلى حالة تبين بشكل واضح موت الضمير و اللإنسانية ألا و هي الاختطاف ، حيث تم تسجيل 121 حالة اختطاف لعام 2009 ، و كل الضحايا كانوا من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين عام و 15 سنة ، فيتم المتاجرة بأعضاء المخطوف أو طلب فدية و كلها وسائل لدر النقود ، حتى الأسرة التي من المفترض أن تكون مجموعة من الأفراد المتكافلين الذين تربطهم معا علاقات بيولوجية و نفسية و عاطفية و اجتماعية و اقتصادية و شرعية و قانونية ، و هي تمثل نواة المجتمع (الكتاني، 2002 ، ص 48) ، كما أنها مجموعة من الأشخاص يرتبطون معا بروابط الزواج أو الدم أو التبني ، و يعيشون تحت سقف واحد و يتفاعلون معا وفقا لأدوار اجتماعية محددة و يخلقون و يحافظون على نمط ثقافي عام " (رشدان، 2004 ، ص116) ، حتى هي تلاشت فيها شبكة العلاقات الاجتماعية العاطفية سواء بين الزوجين ببعضهما أو بين الإخوة ، أو بين الآباء و الأبناء و صرنا نقرأ أعرب ما يروى عنها ، فأخذ الحقد مكان الحب ، و العنف مكان الرحمة ، و الجناية بدل العناية ، في مشاهد تسجها حكايات العنف الأسري ، الذي فكك بنسيجه النسيج الاجتماعي ، فتغيرت القيم الفاضلة و صلة الرحم و علاقات الجيرة ، كلها تفككت بفعل عامل التغيير الاجتماعي ، و لقد اهتم علماء الاجتماع بموضوع التغيير الاجتماعي اهتماما كبيرا لأنه من الظواهر التي لازمت الإنسانية منذ فجر التاريخ ، و من البداهيات أن يصبح التغيير الاجتماعي إحدى السنن المسلم بها (خضر، 2006 ، ص45) ، يعرف بأنه انتقال من حال إلى حال على النحو التالي : من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث ، من اقتصاد معاشي إلى اقتصاد صناعي من مجتمع ريفي إلى مجتمع حضري ، من أسرة ممتدة إلى أسرة حديثة(زايد، 2006 ، ص 20) و تدل أيضا كلمة التغيير في اللغة العربية على التحول أو التبدل ، فتغير الشيء هو تحول و تبدل هذا الشيء بغيره كما أنها تعني الأشياء و اختلافها)



المنجد في اللغة و الآداب و العلوم ، ، 1956 ، ص 06)، فالتغير الاجتماعي هو تطوري و غير محسوس ، و مفهوم التحول يتضمن السرعة و القطيعة (Addi , 1999 , P 18) ، و مفهوم التغير يوجد تداخل كبير جدا بينه و بين عدة مفاهيم أخرى مشابهة له مثل التغير الثقافي ، التقدم الاجتماعي ، التنمية ، التحضر ، التحديث... (شروخ 2000 ، ص 130)، أما من الناحية الفلسفية التغير يقصد به إرادة معينة تعني بدورها فعلا سواء أكان هذا الفعل ضئيلا أو جسيما فهو تغير (الجولاني ، 2004 ، ص 14)، و يعني التغير بالنسبة لعلم الاجتماع ظهور اختلافات يمكن ملاحظتها في البناء الاجتماعي أو في العادات المعروفة أو في المعدات و آلات لم تكن موجودة من قبل ، و ذلك بالمقارنة بمجالات و أوضاع سابقة (قصري ، 2007، ص 21) و تظهر آثار التغير على البناء الاجتماعي إذ يتضمن التغير مستويان فردي و مجتمعي (مفتاح، 2008، ص 14) و نجد " غي روشيه " يعتبر التغير " : ظاهرة جماعية... و أنه كل تحول ملحوظ في الزمن الذي يؤثر بطريقة دائمة و مستمرة على بنية و وظيفة النظام الاجتماعي لجماعة معينة (Rocher , p 32) ، و يذهب الكثير من العلماء إلى ما ذهب إليه " غي روشيه " في تعريفه للتغير ، أي أنه كل تغير أو تحول يقع على تركيبة السكان أو النظم و الطبقات الاجتماعية ، أو أي تحول يحدث في القيم و المعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد و وظائفهم ، (Mondras et Forse,1983 , p9) و من المؤكد أنه يصاحب التغير الاجتماعي ما يسمى بالتغير القيمي ، ومنه كان لا بد من تواجد واقع اجتماعي جديد يحمل قيما و أفكارا و اتجاهات وافدة من العديد من المجتمعات ، ذلك الوافد الجديد يمكن أن نطلق عليه قوى الضغط الثقافي (النقيب ، 2002، ص 32) ، يرى علماء الاجتماع أن الأسرة هي أصلح بيئة للتربية و تكوين النشء و خصوصا في سنوات عمره الأولى " ، و يضع علماء التربية و الأخلاق بدورهم المنزل و الأسرة في المقام الأول حين يتحدثون عن بناء المجتمع (عمامرة، ص 169) إذا تعتبر الأسرة " الوعاء الاجتماعي الذي تنمو فيه بذور الشخصية الإنسانية " ( حداد و سلامة ، 1977 ، ص 31) ولكن بالتغير القيمي الحاصل الذي أصاب الأسرة بنائيا و وظيفيا ، لم تعد العائلة عائلية و أصبحت في أمس الحاجة إلى من يعيها ، فها هي عائلات بأكملها تنشق و تتقاطع بل و تتقاتل دما طمعا في النصيب الأكبر من الإرث ، و ذلك في صورة واضحة لخلل النسق القرابي ، و لم تقتصر دوافع الجريمة و أسبابها على عامل المال أو المخدرات أو الجهوية و الروح العشائرية ، بل بلغت حد التفاهة بما لا يتعدى أن يكون السبب سطحيا و عابرا بسبب خلافات عائلية بسيطة ، و هي تصنف ضمن جرائم الأصول ، هي كلها أسباب جعلت القاتل من أهل الدار ، و مهما كانت دوافع هذه الجرائم و مسبباتها صغيرة كانت أو كبيرة ، فإنها تسببت في تفكيك أسر و عائلات و قبائل ، بل و دمرت أفرادا تدميرا ، و نجحت حقا في تدمير نسيج اجتماعي بأكمله ، هي كلها عمليات سببها تغييب العقل و إطاعة الهوى و غياب الوازع الديني ، هي حالة لا وعي تنتاب الفاعل الذي لم تشفع له العشرة و لا الرحم و لا الجوار و لا الصداقة و لا الحب و لا القيم الفاضلة ، فغابوا عنه جميعا ذلك أنه غُيب عقله ، و إذا كان القهر الاجتماعي- ذلك المصطلح الذي أورده عالم الاجتماع دور كايم - الذي أنتجته الظروف الاجتماعية الصعبة هو السبب في حرمانهم من سكن حقيقي أو مأوى، فإنه حتما غير مسؤول عن التصرفات اللاواعية و اللاأخلاقية و الإنسانية المذكورة آنفا ، و مع انتشار الأمراض النفسية و العقلية ، لم ينتج ذلك إلا أن أصبح الجميع يخاف من الجميع على حد تعبير المفكر سان سيمون ، باختفاء الأمان و عطب و انقطاع العلاقات ، بل و أصبح التعاون فيها باتجاه الشكل السليبي ما يظهر من خلال تعاون أشقاء ما للليل من عمهم ، أو أصدقاء من أقرانهم ، في واقع يفترض التعاون و التضامن و تقوية شبكة العلاقات الاجتماعية ، ظهرت الفرقة و الذاتية و الأنا التي انجرت عنها الفردانية التي خلقت مسافة اجتماعية بين أفراد المؤسسة الواحدة

، و ينتج الصراع بدل التعاون ، و التنافر بدل التكامل ، و الاغتراب بدل التكيف ، و الفردانية بدل الروح الجمعية ، و هذه كلها قيم تهدد البناء الاجتماعي للمجتمع  
 و صرنا إلى حال لم تفقد فيه الجزائر رأسمالها الاقتصادي فحسب ، بل و الرأسمال الثقافي و التربوي ، فأضاعت به رأسمالها البشري ، في وقت أندرت به الإحصائيات بوضع الجزائر الذي تراجع و اردادته بحوالي 33% خلال سنة 2009، و لم تتجاوز صادراتها خارج المحروقات نسبة 04% ، و تصدرت الجرائم جرائمها ، و في هذا الواقع يتجه أفراد المجتمع نحو عدة اتجاهات كما سبق و رأينا ، ففئة منهم تتجه نحو الانتحار الذي يمثل الموت البيولوجي بوضع حد للحياة و هذه هي الظاهرة التي درسها عالم الاجتماع دور كايم ، أما الفئة الثانية فرُغموا على الحياة البيولوجية في مقابل الموت الاجتماعي و عملوا على التكيف مع ظروفهم الاجتماعية بتقبل الواقع المعاش ، و الفئة الثالثة هي الفئة التي عادت و وطنها و رفعت راية الحرب ضده و أصبحت بذلك آفة و مشكلة جديدة مضافة إلى رصيد مشاكله ، أما الفئة الأخيرة فهي الفئة التي تسعى للتغيير و تطالب به ، و لعل الكثير من الشعوب العربية على غرار تونس و مصر عملت على تغيير أوضاع الشعوب من خلال هذا الاتجاه.  
 و في ظل كل ذلك و من خلال ما حصرناه من مقالات صحفية في بعض الجرائد الجزائرية، من عام 2009-2014 ، يتبين لنا لمحة عن واقع المجتمع الجزائري سردناها في تحليل سوسيولوجي لظواهره ، ما أنبأ عن حالة من الأنوميا على حد تعبير عالم الاجتماع دور كايم ، و التي تدل على فقدان المعايير و تبرز لمحة عن ما هو كائن ، و التي تدعو إلى التفكير في الآفاق المستقبلية للمجتمع الجزائري ، من أجل دراسة الموضوع و الإلمام به قدر الإمكان ليس بنظرة تشاؤمية ، بل برؤية واعية لعمل دراسات في كل المجالات و من ثم الأخذ بنتائجها ، و فتح المجال للمزيد من الدراسات حول الموضوع في جوانب متعددة ، لما يندرج تحته من سلسلة ظواهر اجتماعية جديدة بالدراسة و المعالجة.

### المراجع المعتمدة معاجم وقواميس -

- المنجد في اللغة و الآداب و العلوم ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، لبنان ، 1956
- محمد عاطف نجيب ، قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر.
- مراجع بالعربية:- الجولاني فادية عمر ، المجتمع و الأنساق الاجتماعية المتغيرة ، المكتبة المصرية ، مصر ، . 2004
- الكتاني فاطمة المنتصر ، الاتجاهات الوالدية في التنشئة الاجتماعية و علاقتها بمخاوف الذات لدى الأطفال ، دار الشروق ، ط 1، 2002.
- النقيب إيمان العربي ، القيم التربوية في مسرح الطفل ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، القاهرة ، . 2002
- تركي رابع عمامرة، أصول التربية و التعليم ، ديوان المطبوعات الجزائرية ، المؤسسة الوطنية للكتاب ط 2، الجزائر.
- حداد توفيق ، محمد سلامة آدم ، التربية العامة ، وزارة التعليم الابتدائي و الثانوي ، مديرية التكوين و التربية ، نيابة المديرية للتكوين ، ط 1، 1977 ، الجزائر.
- رشدان عبد الله زاهي ، علم اجتماع التربية ، دار الشروق ، عمان ، الأردن ، ط 1، 2004.
- فايز مراد دندش ، إتجاهات جديدة في المناهج و طرق التدريس ، دار الوفاء ، الإسكندرية ، مصر ، ط 1، 2003
- ناصر ثابت ، دراسات في علم الاجتماع التربوي ، مكتبة الفلاح ، ط 1، 1993.
- وزارة التربية الوطنية ، وحدة النظام التربوي ، الجزائر www.infpe.edu.dz.
- المجلات :- جفال عبد الحميد ، آثار العولمة على النظام التربوي في الجزائر ، العولمة و النظام التربوي في الجزائر و باقي الدول العربية ، العدد الأول، ديسمبر 2005.



-حسان الجيلالي ، التربية و تحدي العولمة ، العولمة و النظام التربوي في الجزائر و باقي الدول العربية ، العدد الأول ، ديسمبر.2005

-خضر سامية صالح << التغيير الاجتماعي و تأثير بعض عناصره على تفجرات الأزمات العائلية الداخلية و الاقتصادية و الثقافية و العنوسة >> ، سلسلة الوصل التغييرات الأسرية و التغييرات الاجتماعية ، ج1، العدد 02، 2006.

-دبلة عبد العالي ، خينش دليلة ، تحليل نزيهة ، المناهج التربوية العربية بين متطلبات التطوير و متطلبات التغيير ، العولمة و النظام التربوي في الجزائر و باقي الدول العربية ، العدد الأول ، ديسمبر.2005

-زايد مصطفى << الأسرة و التغيير و المؤسسات الاجتماعية >> سلسلة الوصل التغييرات الأسرية و التغييرات الاجتماعية ، ج1، العدد 02، 2006.

-مفتاح نادية << التحضر و أثره على التغيير الاجتماعي >> مداخلات الملتقى الوطني الثاني ، ولاية الجلفة المدينة و المجتمع ، المركز الثقافي الإسلامي 2008 بالجلفة.

المراجع بالفرنسية:

- Addi ( L ) ,Les mutations de la société Algérienne , famille et lien social dans L'Algérie contemporaine , Paris ;la découverte , 1999 .
- François mulkay , Les représentations sociales (étudier le social dans l' individu ) , 26 Avril 2006.
- Rocher )G ( , L'action social , Td , Ed , HMH , Paris .
- Rocher )G ( , Introduction à la sociologie générale , t3 , Le changement social , Ed , HMH ; 1968
- Mondras )M ( et Forse )M( , Le changement social tendance et paradigme , Ed , Armand colin ; Paris , 1983 , p09.

مواقع الأنترنت

[www.serpsy.org](http://www.serpsy.org) ، 17/02/2009

[www.infpe.edu.dz](http://www.infpe.edu.dz) ، 11/03/2009.